مراحل تطور استراتيجية الهيمنة الأمريكية المعاصرة

لا توجد أمة أخرى في العالم لديها مؤهلات أخلاقية أو عقلية كافية لإدارة أمورها وأمور العالم غير الأمة الأمريكية "

الرئيس الامريكي جورج بوش ـ جريدة اللموند1990 /9/26

أ.م. د. فاخر جاسم

الأكاديمية العربية في الدنمارك ـ قسم العلوم السياسية

البريد الالكتروني: fakhir2007@hotmail.com

تاريخ التقديم: 2026/04/28 تاريخ القبول للنشر: 2026/06/25

الخلاصة.

مثل انتهاء الحرب العالمية الثانية، بداية التفكير الأمبراطوري، للسياسة الخارجية الأمريكية، فبدأت تضع السياسات للاستفادة من الظروف الجديدة للهيمنة على العالم، وكان مشروع مارشال لاعادة بناء أوربا التي دمرتها الحرب، بداية مشروع الهيمنة الأمريكية، وفي خارج أوربا، تم وضع إستراتيجية للسيطرة على المناطق التي بدأ ينحسرعنها نفوذ الدول الإستعمارية، فرنسا وبريطانيا. وفيما يخص الشرق الأوسط، تضمنت الاستراتيجية الأمريكية، ثلاثة أهداف، حماية أمن إسرائيل، السيطرة على المصدر الرئيسي للطاقة، النفط، وحماية الأنظمة الموالية لها. وقد اتخذت استراتيجية الهيمنة أشكالاً ووسائل مختلفة تبعاً، للمتغيرات التي تحدث في النظام السياسي الدولي، فتارةً أهدافها مخفية، وتعلن أنها لا تستهدف السيطرة على الشعوب والبلدان بل مساعدتها لنيل حقوقها واستقلالها، فمثلاً، اتخذت من مكافحة الشيوعية والحد من إنتشارها، ونشر الديمقراطية، خلال فترة الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والإشتراكي، كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أو العولمة، بعد انتهاء الحرب الباردة، أو صريحة، كما عبرت عنها استراتيجية الأمن القومي التي أعلنتها إدارة الرئيس دونالد ترمب في 4 كانون أول 2025.

وفيما يخص الدول النامية، فقد ورثت الولايات المتحدة الأمريكية الامبراطوريات الاستعمارية المنهارة، وعملت على مد سيطرتها ونفوذها على أكبر مساحة من العالم عن طريق الأحلاف والتكتلات العسكرية والاقتصادية، واستغلال الظروف التي أوجدتها ظاهرة الاستعمار الجديد/ الاستعمار غير المباشر، وتطور التبادل الاقتصادي غير المتكافأ على الصعيد العالمي الأمر الذي خلق صعوبات اقتصادية واجتماعية للعديد من الدول التي تحررت حديثاً من السيطرة الاستعمارية المباشرة وإثارة المشكلات وخلق الصعوبات المالية لكثرة من الدول الوطنية.

Abstract

Like the end of World War II marked the beginning of imperial thinking in U.S. foreign policy, it began setting policies to exploit the new conditions for world dominance. The Marshall Plan to rebuild war-torn Europe was the start of the American hegemony project. Outside Europe, a strategy was developed to control regions where French and British colonial influence was receding. Regarding the Middle East, the American strategy included three objectives: protecting Israel's security, controlling the main source of energy — oil, and protecting regimes loyal to it.

The strategy of dominance has taken different forms and means depending on changes in the international political system. At times its goals are hidden, and it claims not to seek control over peoples and countries but to help them gain their rights and independence. For example, during the conflict between the capitalist and socialist blocs, it used combating communism, limiting its spread, and promoting democracy as pretexts to intervene in the internal affairs of other states. After the Cold War, it used globalization. Or it is explicit, as expressed in the National Security Strategy announced by President Donald Trump's administration on December 4, 2025.

As for developing countries, the United States inherited the collapsed colonial empires and worked to extend its control and influence over the largest possible area of the world through military and economic alliances and blocs. It exploited the conditions created by neo-colonialism / indirect colonialism, and the development of unequal economic exchange globally. This created economic and social difficulties for many states newly freed from direct colonial rule, and it provoked problems and created financial difficulties for numerous national states.

المقدمة.

تحدد " استراتيجية الأمن القومي" اهداف السياسة الخارجية الأمريكية والأساليب التي تستخدم لتنفيذ وأدامة الهيمنة الأمريكية على الدول الأخرى، وقد وضعت أول استراتيجية في عام 1987، بناء على قانون " غولد

ووتر نيكولز" الذي اصدره الكونغرس الأمريكي عام 1986، الذي الزم الرئيس الأمريكي بوضع استراتيجية سنوية للأمن القومي. ورغم إن اغلب الادارات الأمريكية تصدر استراتيجات مختلفة عن الامن القومي، الا ان جوهرها واحد، الهيمنة على العالم، وتحقيق المصالح الامريكية الخاصة. بمعنى آخر ان الاستراتيجيات المختلفة عندما تختلف في التركيز على منطقة معينة أو تغيير الوسائل، لا تعني التغيير في الهدف الأساسي، بل تتغير الأولويات والوسائل، على سبيل الاستراتيجية التي أصدرتها إدارة ترامب الثانية، قللت من الاهتمام بالشرق الاوسط، لإنها ترى أن إسرائيل قادرة على حماية المصالح الإمريكية، بسبب تغيير ميزان القوى لصالحها كنتيجة لأحداث " طوفان الأقصى"، لذلك جرى التركيز على أمريكا اللاتينة نتيجة الخوف على مصالحها بعد تنامي دور الصين وروسيا في هذه المنطقة.

إن العامل المحدد لاختيار الأهداف القومية في السياسية الخارجية لاي دولة، غالباً ما يقوم على الواقعية التي تأخذ بنظر الاعتبار الأمكانيات الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، والظروف الإقليمية والدولية، التي غالباً ما تكون متغيرة، لذلك توضع أهداف بديلة تتلائم مع التغيرات غير المتوقعة.

أهمية البحث.

تنطلق أهمية البحث، من القاء الأضواء على الإشكاليات التي نتجت عن تنفيذ الاستراتيجية الامريكية على دول العالم، بعد انتهاء الحرب الباردة والانتقال إلى نظام القطبية الواحدة على الصعيد العالمي، الذي ارتبط بالترويج لفكرة ان مصالح الولايات المتحدة وسياستها الخارجية، أخذت تقدم للعالم على أنها رغبات المجتمع الدولي، لاضفاء مشروعية دولية على المصالح الأمريكية الخاصة.

مشكلة البحث.

تكمن في التناقض الأساسي لاستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية، الذي يتمثل في تحقيق هدف الهيمنة على العالم، وتعارض ذلك مع مصالح الشعوب والدول على المستوى الدولي. ويتفرع عن التناقض أسئلة عديدة منها:

1. ما هي احتمالات التنفيذ والتحديات السياسية؟
2. هل توجد لدى الولايات المتحدة الموارد الكافية لتحقيق الهيمنة؟
3. التناقض بين شعارات الإستراتيجية، تحقيق السلام والديمقراطية والرفاهية للشعوب، والنتائج المتحققة على الواقع؟
4. كيف يمكن حل التناقض بين حاجة رأس المال للتراكم الذي يحتاج الاستقرار، وبين حالة الإضطراب والفوضى التي تؤدي لها الوسائل المستخدمة لتحقيق الهيمنة؟

إشكالية البحث.

إن الفرق بين الإستراتيجية وتحقيقها، يعني إنها ليست قدرا محتوماً، وهذه القضية تخلق الالتباس لدى كثير من الكتاب والمفكرين ورجال السياسة.

منهج البحث.

يعتمد على المنهج التاريخي في متابعة التحولات في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، كما تمت الاستفادة من المنهج التحليلي، لالقاء الأضواء على الأسباب التي تؤدي إلى التغييرات التي تحدث في هذه الاستراتيجية خلال المراحل التاريخية التاريخية. سيتم تناول موضوعات البحث من خلال ثلاث محاور، الاول، ملاحظات تمهيدية، المحور الثاني، مراحل تطور الاستراتيجية الامريكية المعاصرة، المحور الثالث، وسائل تنفيذ الاستراتيجية.

المحور الاول، ملاحظات تمهيدية

نتاول في هذل المحور بعض المقدمات عن الإستراتيجية الأمريكية، وعرض بعض التعاريف لمفهوم الاستراتيجية.

أولاً، بعض المقدمات

1. لكي نتعرف على طبيعة الاستراتيجية الامريكية بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، لابد أن نفرق بين السياسة المعلنة (اشاعة الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان ، حرية التجارة والأسواق) وبين الأستراتيجية التي تهدف على تحقيق المصالح الحيوية للولايات المتحدة.

وفيما يخص الشرق الأوسط، إن أهداف الاستراتيجية الامريكية هي جزء من الاستراتيجية الامريكية على الصعيد العالمي، حيث بدأ الاهتمام الامريكي بمنطقة الشرق الاوسط منذ اربعينيات القرن الماضي، حين شعرت الولايات المتحدة بأنها بحاجة للسيطرة على منطقة تحتل اهمية استراتيجية على الصعيد العالمي، بعد أن أصبحت قوة عالمية عظمى، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد عبر عن هذا الاهتمام الرئيس الأمريكي إيزنهاور (1953 -1961) بقوله: بانها المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الأعظم في العالم .. ومصدر هائل للقوة الاستراتيجية ([1]). لذلك من المهم الاشارة بشكل مكثف للمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها، وهي ثلاث مبادئ.

- التحكم بالمنطقة باعتبارها تحتل أهمية على الصعيد العالمي لما تملكه من موقع إستراتيجي إضافة إلى وجود احتياطات ضخمة من مصادر الطاقة العالمية، النفط والغاز، باعتبارها

([1]) نعوم تشومسكي، قوى وآفاق: تاملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي، ت ياسين الحاج صالح، دار الحصاد دمشق 1998، ص20.

سلع سياسية استراتيجية وليس اقتصادية فقط (تحتوي منطقة الخليج ما يقارب على ثلثي الاحتياطي العالمي).

- حماية دولة أسرائيل، باعتبارها القاعدة المتقدمة التي تحمي المصالح الأمريكية في المنطقة، حسب تعبير عضو مجلس الشيوخ الامريكي ن هنري جاكسون " ان هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة، محمية " بقوة إسرائيل وتوجهها الغربي في المتوسط"([2]).
- حماية استمرار تدفق النفط للولايات المتحدة والدول الصديقة لها، حيث تعاني المنطقة عدم الاستقرار السياسي وتشهد منافسة بين المراكز الرأسمالية الاخرى للسيطرة على النفط العربي (*).

عموماً، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ثابتة، ولكن تطبيقها يجري في ظروف متغيرة، تختلف فيها التكتيكات والوسائل، وقد مثل صدور مشروع الشرق الاوسط الكبير عام 2004، آخر تحديث لهذه الاستراتيجية، الذي تضمن ثلاثة أهداف، الاول، تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، الثاني، بناء مجتمع معرفي، الثالث، توسيع الفرص الاقتصادية ([3]).

2. توجد ميزة خاصة للاستراتيجية الأمريكية، بأنها قصيرة النظر، تهدف إلى تحقيق نتائج سريعة، بكل الوسائل. إن ذلك يرجع إلى طبيعة العقلية السياسية الأمريكية.
3. الاستراتيجية، هي كل متكامل يوظف كل شيء من أجل تحقيقها (العلوم، السياسة، الاقتصاد، القوة العسكرية، الاعلام، القانون، المنظمات الدولية)
4. إن معرفة حقيقة الاستراتيجية الأمريكية، ينبغي أن تبنى على ثلاث ركائز: **الأولى**، تحليل سياسي، يخلو من الشعارات السياسية ويبتعد عن المواقف الفكرية المسبقة، **الثانية**، اعتماد الوثائق والوقائع الفعلية أي استخدام مادة علمية، **الثالثة**، تحليل الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية، وليس التصريحات الظرفية ـ الآنية للمسؤولين عن السياسة الخارجية.
5. الهدف الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه الاستراتيجية الأمريكية هو الهيمنة على العالم.
6. تعتمد الإستراتيجية الخارجية الأمريكية في تنفيذ اهدافها على مجموعة من المؤسات الدولية الخاضعة لهيمنة الدول الرأسمالية الكبرى، بشكل مباشر، ومن اهمها: منظمة التجارة الدولية "

([2]) نعوم تشومسكي، أفاق مصدر سابق ص 22.

(*) بخصوص أسلوب سيطرة الولايات المتحدة على النفط العربي. فقد تبدل شكله بعد انفراد الولايات المتحدة بالنظام السياسي الدولي، حيث كان خلال فترة الحرب الباردة السيطرة المباشرة على مصادر النفط، بينما اصبح خلال فترة نظام القطبية الواحدة هو سهولة الوصول إلى مصادر الطاقة وضمان انسيابية وصول البترول إلى الولايات المتحدة وحلفائها.

(*) بخصوص أسلوب سيطرة الولايات المتحدة على النفط العربي. فقد تبدل شكله بعد انفراد الولايات المتحدة بالنظام السياسي الدولي، حيث كان خلال فترة الحرب الباردة السيطرة المباشرة على مصادر النفط، بينما اصبح خلال فترة نظام القطبية الواحدة هو سهولة الوصول إلى مصادر الطاقة وضمان انسيابية وصول البترول إلى الولايات المتحدة وحلفائها.

([3]) يضم الشرق الأوسط الكبير الدول العربية اضافة إلى باكستان وافغانستان وإيران وتركيا وإسرئيل. قدمت الولايات المتحدة نص المشروع إلى اجتماع مجموع أل 8 في حزيران 2004، نشرت صحيفة الحياة نص المشروع في عددها الصادر في 13/2/ 2004

الجات"، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للأنشاء والتعمير، الشركات متعدية الجنسية، الاتحاد الأوربي، حلف شمال الأطلسي، منتدى دافوس، ونادي باريس، ومجموعة الدول السبع، الأحلاف العسكرية، الثنائية والدولية، يضاف لها الصحافة المعولمة ومنظمة الامم المتحدة ومؤسساتها التي سيطرت عليها الدول الغربية، بشكل غير مباشر، بعد انتهاء الحرب الباردة.

7. اخيرا تواجه استراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية إشكالية معقدة، تتمثل بالتناقض الأساسي بين تحقيق هدف الهيمنة على العالم، وتناقضها مع مصالح الشعوب التي تحفز تنامي المعارضة لها بين شعوب ودول العالم.
8. تشترك في وضع الاستراتيجية الخارجية الأمريكية جهات عديدة، الرئاسة، وزارة الخارجية، الكونغرس، وزارة الدفاع، الشركات الكبرى، معاهد الإبحاث ومجموعات الضغط، لذلك يبقى الطابع الشخصي للرئيس محدود التأثير والاختلاف الذي يحدث بين الرؤساء يتعلق بشكل خاص بالأولويات والتكتيكات في تنفيذ الاستراتيجية، وليس تغييراً جوهريا.

إن فهم المقدمات السابقة، يعطي تحليل السياسة الخارجية الأمريكية المصداقية والعمق، ويبعد تحليل الاستراتيجية عن الأوهام والأمال غير الواقعية التي تستند على التغييرات التي تجري في البيت الأبيض، لأن الرئيس الأمريكي وكبار مسؤولي الإدارة الأمريكية لا يرسمون استراتيجية السياسة الخارجية لوحدهم، بل مهتهم الاساسية الاشراف على تنفيذها بشكل مباشر.

ثانياً، تعريف الاستراتيجية.

تطور مفهوم الاستراتيجية، كغيرها من المفاهيم التي يتغير مفهومها بالأرتباط بتطور الظروف السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والقدرات العسكرية، فانتقل استخدام المفهوم ليشمل كل المجالات ولم يعد مقتصراً على الحرب عندما نشأ حيث تعود جذور مصطلح الإستراتيجية إلى الأصل اليوناني " Strategia" وتعني " فن إدارة الحرب"([4]). أو بمعنى فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة.

يضاف إلى ذلك أن مفهوم الاستراتيجية، يرتبط بالمدارس الفكرية التي تصوغ فحواها، وبالمجالات التي تستخدمها كوسيلة ونهج تسيير وإدارة، وبصفة شمولية تصنف الاستراتيجية إلى عامة أو شاملة وأُخرى متخصصة ـ سياسية، اقتصادية، عسكرية أو استراتيجية تخص التعليم، الأمن والثقافة وغيرها من مجالات نشاط الدولة. وبناءً على ذلك توجد تعريفات عديدة للأستراتيجية، تخص معناها الضيق او المفهوم الواسع لها، نشير إلى بعض منها:

([4]) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجلاوي، ط 1عمان، 2004، ص 54

تعريف **ليدل هارت: B. H. Liddell Hart** بأنَّها: تنسيق وتوجيه كل موارد الدولة وإمكانيتها للحصول على الغرض السياسي للدولة."

تعريف **كولن جراي Colin S. Gray** - بأنها:" استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها لتوفية حاجيات السياسة."

فالجنرال البروسي كارل فون كالوزفتز على سبيل المثال يعرف الإستراتيجية بأنها "استخدام المعارك " وهي التفسير أو المعنى العملي للتكتيكات (كوسيلة لتحقيق هدف الحرب " وبهذا التعريف فقد ميز كالوزفتز بين الاستراتيجية وبين السياسة فجعل الهدف السياسي في المقدمة ثم تأتي الاستراتيجية لتقوم بتحقيق هذا الهدف من خلال كسب الحرب. فعلاقة الحرب بالإستراتيجية بالنسبة الى كالوزفتز هي علاقة الغاية بالوسيلة .([5])

تعريف**عبد القادر فهمي** الاستراتيجية هي:" علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب."

و يعرفها **أندري بوفر André Beaufre** : " إنَّها تنسيق واستعمال القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية ضمن مخطط منظم وهادف إلى تحقيق المصلحة القومية."

تعريف **خليل حسين** الاستراتيجية القومية بأنّها" التعبئة العقلانية المبنية على قواعد التخطيط العلمي والقدرة على التنبؤ للموارد القومية لتقييم القدرات الذاتية واختيار الوسائل المناسبة من أجل تحقيق الأهداف القومية في مرحلة زمنية معينة."

تعريفا **عامر مصباح**: منظومة الأساليب والوسائل العلمية القائمة على الاستخدام الأمثل للقوى والمصادر القومية المختلفة لتحقيق أهداف الأمن القومي."([6]).

ويمكن تعريف مفهوم الاستراتيجية المتداول، بعد أخراجها من إطارها العسكري التقليدي إلى الاطار الشمولي، في العلوم السياسية بأنها: خطة شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية، لدولة معينة، التي تضمن مصالحها الحيوية العليا وسبل الوصول إليها والدفاع عنها، عن طريق الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة والوسائل المتوفرة.

العناصر الرئيسية للاستراتيجية: -

1. تحديد الأهداف الواضحة والمحددة التي تسعى الاستراتيجية إلى تحقيقها.
2. فهم وتحليل البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل فيها الاستراتيجية.

([5]) سرمد أمين، المدخل في دراسة االستراتيجية، ط2 ، دار الرائد للطباعة والنشر، بغداد 2017، ص 8

([6]) الموسوعة السياسية https://political-encyclopedia.org/dictionary :

3. تحديد الموارد المتاحة واللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

4. وضع خطة تفصيلية توضح كيفية استخدام الموارد لتحقيق الأهداف.

5. مراقبة تنفيذ الخطة وتقييم نتائجها ([7]).

عموما، أصبح مصطلح الاستراتيجية شائعاً في الظروف المعاصرة وانتشر استخدامة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والإدارية وغيرها من مجالات الحياة.

المحور الثاني، مراحل تطور الاستراتجية الامريكية المعاصرة

أولاً، مرحلة الحرب الباردة 1945 ـ 1989

خلال هذه الفترة كانت الاستراتيجية تخضع لسياسة الحرب الباردة بين المعسكرين، الاشتراكي والرأسمالي، لذلك لا يوجد نشاط فعال لحل المشكلة الرئيسة التي تتحكم بالعلاقة بين دول منطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة، بل كانت مشاكل المنطقة تخضع للتنافس بين الشرق والغرب، وهذا يشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية فالولايات المتحدة لا تسمح بتصدير أسلحة للبلدان العربية ولا تقدم مساعدات اقتصادية جدية للدول الفقيرة الصديقة لها، وما تقدمه للدول الصديقة، بقدر فائدة هذا الدعم لصراعها مع دول المعسكر الإشتراكي.

المحصلة كانت الولايات المتحدة تقدم وعودا وكلام معسول لحل مشاكل المنطقة، مع استثناءات محددة، منها موقفها من العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. وكذلك عقد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل بهدف اكمال عزل مصر عن المعسكر الاشتراكي، عقد اتفاقية أوسلو عام 1993 بين إسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطيمية لتلبية بعض الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، كحل مؤقت وليس تقديم حل مستدام للمشكلة الفلسطينية.

واجهت الاستراتيجية الأمريكية، خلال هذه الفترة، ظروفا دولية، أدت إلى الحد من تنفيذ أهدافها. ويمكن تحديد بعض مظاهر هذه الظروف بنقاط مكثفة، منها:

- توازن القوى على الصعيد العالمي، لم يسمح للدول الرأسمالية الكبرى من الإنفراد بالهيمنة على العالم.
- الدعم، السياسي والاقتصادي، الذي تقدمه دول المعسكر الإشتراكي للدولة النامية، عزز من قدرتها على مقاومة مشاريع الهيمنة الغربية.
- فعالية القوى الديمقراطية واليسارية في الدول الرأسمالية، المعارض لسياسة النخب الحاكمة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية.

([7]) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة ط2، القاهرة 1998، ص 164- 170

- قوة تنظيم الطبقة العاملة على الصعيد العالمي ونشاطها الفعال للدفاع عن حقوق العمال والشغيلة بشكل عام.
- كما كان للتنافس المتعدد الأشكال بين المراكز الرأسمالية الكبرى، تأثيره الإيجابي على قدرة دول العالم الثالث في مقاومة ضغوط الدول الرأسمالية الكبرى([8]).
- ظهور حركة عدم الإنحياز عام 1955، وتزايد النزوع إلى الاستقلال لدى شعوب المستعمرات، ادى إلى ظهور العديد من الدول الوطنية المستقلة.

ثانياً، مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتشكل نظام القطبية الواحدة

شهدت هذه المرحلة سيطرة الولايات المتحدة على منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة، خاصة مجلس الامن. لقد أفضت هذه السيطرة على اصدار قرارات دولية، اضعفت شرعية الأمم المتحدة، لتناقضها مع الأهداف التي أنشات من أجلها هذه المنظمة، ومن أهم هذه القرارات، فرض الحصار الدولي على العراق بعد غزو الكويت، الحرب في البلقان، فرض العقوبات على ليبيا، الغزو العسكري لكل من افغانستان والعراق([9]). يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات، الاولى، قبل أحداث 11 سبتمر، والثانية، بعد احداث سبتمر 2001، الثالثة، فترة اليمين الشعبوي: الاستراتيجية الجديدة ديسمبر 2025

وفيما يخص الفترة التي سبقت أحداث سبتمبر 2001 يمكن تحديد سماتها بالنقاط التالية:

إذا كانت الاستراتيجية خلال الحرب الباردة تخضع للصراع بين الشرق والغرب، فهل تغيرت طبيعة الاستراتيجية خلال نظام القطبية الواحدة؟ وهل وضعت بدائل لحل مشاكل المنطقة ومنها القضية الرئيسية ـ الفلسطينية.

الوقائع الفعلية تشير إلى أن جوهر الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط لم يتغير بل تغيرت أشكال ووسائل تنفيذها، خاصة في ظروف تطبيق العولمة الرأسمالية كإستراتيجية أمريكية في العلاقات الدولية كبديل لشعار الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. وبناء على ذلك لا يكمن فهم طبيعة الاستراتيجية الامريكية ووسائل تنفيذها، بدون فهم طبيعة العولمة والأهداف التي ترمي تحقيقها القوى تقود العولمة.

بشكل مكثف نشير إلى أن جوهر العولمة في الظروف الدولية المعاصرة، تحدده طبيعة القوى الدولية المتنفذة في الوضع الدولي المعاصرة والاهداف التي ترغب بتحقيقها وبناء على ذلك تحدد أهداف العولمة بالنقاط التالية:

ـ فرض نموذج محدد للتطور الاجتماعي لهذه البلدان ـ نموذج رأسمال مشوه.

([8]) فاخر جاسم، سمات العولمة الرأسمالية ومراحل تطورها، مجلة الثقافة الجديدة، العدد5 454، أيلول 2025، ص 34.

([9]) الغرب وبقية العالم، مجموعة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط1 بيروت 2000، ص28

ـ حرية الأسواق في ظل ظروف تبادل تجاري عدم التكافئ

ـ فرض نموذج الديمقراطية الليبرالية الجديدة.

باختصار نشير إلى إن الفترة التي مرت على تطبيق العولمة في عالم الجنوب بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، تشير إلى أنها لم تؤد إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية وإقامة ديمقراطية حقيقة، وبقيت القضية الفسلطينية بدون حل يلبي حقوق الشعب الفلسطيني، في اقامة دولته الوطنية المستقلة.

الفترة الثانية بعد احداث سبتمبر 2001

شكلت أحداث 11 سبمتبر، تحدياً حقيقياً للأمن القومي الأمريكي، حيث فشلت الأجهزة الأمنية، في حماية هيبة الولايات المتحدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فجرى التخلي عن لغة التفاوض في العلاقات الدولية وأصبحت السياسة الخارجية الأمريكية في الممارسة، تقوم على تقديم المطالب وإصدار التهديدات والإدانات والاتهامات للدول التي تعارض سياسة الهيمنة الأمريكية.

وتاتي استراتيجية الأمن القومي الأميركي في أيلول عام 2002 التي أصدرها الرئيس جورج بوش الابن في سياق محاولة لتاكيد قدرة النظام الأمريكي على حماية مصالحه من التهديدات الداخلية والخارجية واتخاذ الوسائل المناسبة لمواجهة هذه التهديدات، حيث انطلقت تلك الاستراتيجية من أن واشنطن باتت القوة العظمى الوحيدة في العالم. وعليها، استناداً إلى ذلك، أن تضع قوتها المباشرة في خدمة مصالحها الاقتصادية، وكان الشرق الأوسط المجال الرئيسي لتطبيق تلك الاستراتيجية، حيث أطلقت التبريرات، والاتهامات المبركة المفبركة حول مخاطر متوقعة، ولمقاومة هذه المخاطر الكامنة، اصبح الغزو والاحتلال الوسيلة الأساسية، وكان غزو وأحتلال العراق (2003)، التطبيق العملي.. **ومن أهم** التغييرات التي ميزت الأستراتيجية الأمريكية في هذه الفترة: ـ

1. اصبحت ا أكثر هجومية، تعتمد القوة العسكرية كخيار أول لتحقيق المصالح الأمريكية نتيجة الخوف من تعرض المجتمع الأمريكي لهزة أخرى، يمكن ان تكون لها تأثيرات سلبية على ثقة المجتمع الأمريكي بنفسه وثقة العالم الغربي بقدرة الدولة الامريكية من توفير الامن لمواطينها، على الرغم من قدرتها العسكرية والاقتصادية الهائلة.
2. الترويج لمبدأ الحرب الاستباقية

تقوم الحرب الاستباقية على إفتراض، إن زعامة الولايات المتحدة العالم ، تتطلب منع ظهور قوى دولية أخرى تنافس هذه الزعامة حتى بين حلفاء الولايات المتحدة، وهذه الحرب تقوم على مبدأين **الأول**، افتراض وجود خصم يهدد مصالح الولايات المتحدة وامنها القومي، دون وجدود أدلة على

الوجود الحقيقي للعدو المفترض ([10]) **الثاني**، يحق لأمريكا أن تتحرك دون العودة للهيئات الدولية ، الأمم المتحدة أو المنظمات الأقليمية ، حلف الاطلسي على سبيل المثال، إذا كان ذلك يتعارض مع التحقيق الكامل للاهداف الامريكية. كما ان هذا المبدأ لا يأخذ بنظر الاعتبار مواقف الراي العام الدولي والقانون الدولي المعارض للتحرك الامريكي المنفرد ولا إلى الخسائر البشرية التي يمكن ان يتعرض لها المدنيين والبيئة ([11]).

إن الحرب الاستباقية، تعني التخلي عن " استراتيجية الردع والاحتواء " التي حكمت السياسة الأمريكية إبان "الحرب الباردة " وتبني استراتيجية " الهجوم الوقائي ". ويعد هذا تحولا مهما في التفكير الاستراتيجي الأمريكي. واستنادا إلى تصريحات مسؤولين أمريكيين كبار فإن المبدأ الاستراتيجي الجديد يبتعد كثيرا عن سياسة الحرب الباردة التي كانت تقوم على الردع والاحتواء ليصبح جزءا من أول استراتيجية للأمن القومي تقوم على فكرة الهجوم الوقائي ([12]).

3. تشجيع سياسة سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط، تحت ذريعة مخاطر الإرهاب والتهديد الإيراني، حيث اشترت المملكة العربية السعودية أسلحة ب 60 مليار دولار ([13]). **أشار تقرير** تقرير ممارسة الضغط الاقتصادي على دول المنطقة.
4. الدعوة إلى إقامة الديمقراطية كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط.

عموماً، سيطرت خلال هذه الفترة فئات الليبرالية الجديدة على السلطتين السياسية والأقتصادية في الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الغربية الرئيسية، وراحت تسعى بعد انتهاء الحرب الباردة أن تعيد تشكيل تاريخ الدول والمجتمعات وفقاً لمصالحها، معلنة للعالم نهاية التاريخ، وأن آخر مراحل تطوره هو النظام الليبراليّ الجديد القائم والذي أصبح فيه صراع الحضارات هو المحرك للتاريخ على صعيد العلاقات الدولية، بدلا من الصراعات الطبقية ([14]).

الفترة الثالثة، فترة اليمين الشعبوي: الاستراتيجية الجديدة ديسمبر 2025

بعد ثلاثة عقود من مساعي الهيمنة الأمريكية، تم أعلان الطابع الامبريالي / الإمبراطوري للسياسة الخارجية الأمريكية، فبموجب استراتيجية الامن القومي الجديدة التي صدرت في شهر نوفمبر 2025، اعلنت إن السياسة الخارجية للولايات تقوم على فرض السيطرة على قسم الكرة الغربي والعودة إلى مبدا مونرو في

([10]) ظهر مصطلح الحرب الاستباقية أول مرة في استراتيجية الأمن القومي أيلول 2002، والتي مهدت غزو العراق. نعوم تشومسكي، طموحات إمبريالية، دار الكتاب العربي، بيروت 2006 ص 9

([11]) على الحاج فياض، سقوط الأمبروطوريات وفلسفة التاريخ.
http://www.almaaref.org/books/contentsimages/books

([12]) صالح ياسر، بعض معالم التحولات في التفكير ا الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية بعد 11 سبتبر 2001،
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

([13]) حسب تقرير معهد السلام العالمي في استكهولم لعام 2010

([14]) ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة، نظرية نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما، ونظرية صراع الحضارات، لصومائيل هانتنغتون

العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، باعتبارها منطقة تخضع للنفوذ الأمريكي فقط، ولها الحق الحصري في السيطرة على ثرواتها الطبيعية وتسخيرها لمصالحها الخاصة، معلنة الحرب على الدول التي لا تخضع لسياستها. وقد ترافق مع هذه السياسة العودة إلى سياسة الضم الاستعمارية حيث تطالب الولايات المتحدة بالسيطرة على جزيرة غريلاند الدنماركية وضم كندا ([15]).

تعتبر هذه الاستراتيجية، تطويراً للإستراتيجية الامريكية التي أقرت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما نتج عنها من تأثُرات اعتبرت تهديدا للامن القومي وتحدياً كبيراً لمكانة الولايات المتحدة وهيبتها على الصعيد العالمي. وللتقليل من تأثير تداعيات هذه التحديات، قامت الولايات المتحدة بغزو افغانستان والعراق واحتلالهما عسكرياً الأمر الذي يعتبر تغييرا نوعياً في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، يتمثل بالانتقال من سياسة الرد والاحتواء التي حكمت السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة والإنتقال للحرب الاستباقية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب([16]).

إن هذه الاستراتيجية هي تجسيد لأفكار الليبرالية الجديدة وجناحها السياسي المتطرف، حول العلاقات الدولية الذي يرى إن هدف السياسة الخارجية الأمريكية، المحافظة على مكانة الولايات المتحدة، باعتبارها القوة المهيمنة على النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، تلك المكانة التي بدأت تتآكل نتيجة رفض شعوب العالم لها، وظهور قوى اقتصادية وسياسية عسكرية، ترفض الهيمنة الهيمنة الآحادية في العلاقات الدولية وتتعاون من اجل عالم متعدد الأقطاب.

وفيما يخص مضمون هذه الاستراتيجية، فإنه يتخلف عن الاستراتيجيات السابقة، في جوانب رئيسية من أهمها:

إولاً، التخلي عن البراغماتية والإعلان صراحة عن الهيمنة على العالم لتحقيق المصالح االأمريكية الخاصة، والابتعاد عن الحديث عن مفهوم الشراكة وقواعد النظام الدولي، والمساعدة في حل مشاكل العالم.

ثانياً، التركيز على نصف الكرة الغربي، بالعودة على مبدأ مونرو، الذي يعتبر أمريكا اللاتينية المجال الحيوي للمصالح الأمريكية، ولا يحق للدول الاخرى منافسة نفوذها في المنطقة.

ثالثاً، التخلي عن المبررات الأخلاقية كالدفاع عن حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية في العالم باعتبارها " طلاء جذاب تختفي وراءها المصالح الخاصة للولايات المتحدة" ([17]) في عالم القطبية الواحدة. بمعنى آخر التخلي عن ملف حقوق الإنسان كأداة استراتيجية للتدخل في البلدان الوطنية.

([15]) إن الهف الرئيسي لهذه الأستراتيجية كما ورد بالنص " إن هدف هذه الاستراتيجية، هو ربط الأصول الرائدة عالمياً وغيرها، لتعزيز القوة والتفوق الأمريكي وجعل بلدنا أعظم ما كان عليه في أي وقت مضى" ص 10. https://maydaneg.com/wp-content/uploads/2025/12/%

([16]) للمزيد عن استراتيجية الامن القومي التي صدرت بعد احداث 11 سبتمبر ينظر: صالح ياسر، بعض معالم التحولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر 2001. www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108854

([17]) فرانسيس ستونر سوندرز، من الذي دفع للزمار؟ الحرب الباردة الثقافية، ت/ طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة ط4ـ القاهرة 2009، ص 88.

رابعاً، اعطاء دور ثانوي للعلاقات مع أوربا، باعتبارها تعتمد على الحماية العسكرية الأمريكية دون أن تتحمل النفقات المالية والشراكة في تحقيق المصالح الامريكية، مع التركيز على كيفية مواجهة التحدي العسكري الروسي والحد من المنافسة الاقتصادية الصينية التي تعتبرها التحدي الرئيسي للولايات المتحدة، وتشدد على أهمية الردع الاقتصادي والتجاري بدلاً من الصدام المسلح.

خامساً، استخدام القوة العسكرية والتهديد بها كوسيلة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، بالاعتماد على القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، لتحقيق الهيمنة، وفق مفهوم " سلام القوة ". وهنا يعني السلام استخدام القوة العسكرية للحفاظ على مكانة الولايات المتحدة وليس استقرار السلام العالمي، بمعنى آخر استخدام القوة بعيداً عن الشرعية الدولية التي تحكمها قواعد القانون الدولي واعرافه التي تحرم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى واستخدام القوة او التهديد بها لغرض تحقيق المصالح الخاصة للدول.

سادساً، اتخاذ مكافحة المخدرات ذريعة لتبرير استخدام القوة ضد الدول التي ترفض الهيمنة الامريكية وتتخذ سياسة مستقلة في العلاقات الدولية، وما حدث من عدوان على فنزويلا واختطاف رئيسها وزوجته، والتهديد باستخدام القوة على دول أخرى في أمريكا اللاتينية، يؤكد ذلك.

سابعاً، تعتمد هذه الاستراتيجية على سياسة الضغط الاقصى على الحلفاء والمنافسين باعتماد سياسة كمركية ـ حمائية، ، كوسيلة ابتزاز لدول العالم بما فيها الحليفة لها، وبنفس الوقت تهميش المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، اضافة إلى الدول الأخرى في ايجاد حلول للصراعات الدولية المحتدمة من خلال الإنفراد والاصرار على فرض الرؤية الأمريكية الحاصة لحل الأزمات الدولية، كالأزمة الأوكرانية ـ الروسية والحرب على غزة ولبنان وأزمة العلاقات مع إيران وغيرها من الأزمات. إن هذا النهج في العلاقات الدولية أدى إلى عزلة الولايات المتحدة على الصعيد الدولي وتخلي حلفاءها التقليديين عنها، الاتحاد الأوربي وكندا واليابان واستراليا وغيرها، وهذا ما يلاحظ على موقف هذه الدول من الحرب الأمريكية ـ الإسرائيلية على إيران، حيث أعتبرت هذه الدول إن هذه الحرب ليس حربها وطالبت بالوقف الفوري للأعمال القتالية. إن هذا التطور في علاقات الولايات المتحدة مع المجتمع الدولي، يجعل سياسة الولايات المتحدة أكثر عدوانية مما يشكل مخاطر جدية على الأمن والسلم الدوليين. وبالمحصلة فأن هذه الاستراتيجية تشكل تحدياً صريحاً لقواعد القانون الدولي والمنظمات الدولية.

ثامناً، بالنسبة لمنطقة الشرق الاوسط تعيد الاستراتيجية تعريف دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث لم تعد تسعى إلى إدارة المنطقة بشكل مباشر، بل إلى إعادة توزيع النفوذ بين قوى إقليمية صديقة، اسرائيل، تركيا، المملكة العربية السعودية، مع الدعم المطلق لإسرائيل للحفاظ على تفوقها في المنطقة.

عموما، تعبر الإستراتيجية الجديدة عن نزعة أمبراطورية استعمارية تسعى لتحقيق الهيمنة على العالم عن طريق استغلال القوة العسكرية والاقتصادية التي تملكها الولايات المتحدة، خاصة الاستخدام المنفلت للقوة التي لا تعرف الحدود وسيادة الدول، بهدف خلق بيئة عالمية جديدة تسودها القيم والمعايير الامريكية، الأمر الذي خلق حالة القلق بين الدول بما فيها الدول الغربية المتحالفة مع الولايات المتحدة، بمعنى أخر تسعى هذه الاستراتيجية ومظاهر تطبيقها في العلاقات الدولية إلى إقامة شكل جديد من الإمبراطورية، بعد ان ولى عهد الإمبراطوريات القديمة. وقد تنبأ باحثان قبل عشرين عاماً **(مايكل هاردت و أنطونيو نغري)** بهذا الشكل الإمبراطوري الجديد الذي يسعى إليه التيار الأمريكي المتطرف من الليبرالية الجديدة، الذي يستغل آليات العولمة بصيغتها الأمريكية، لاقامة إمبراطوريته الخاصة التي تقوم على " فكرة جديدة عن الحق ، أو عنوان جديد للسلطة، وتصميم جديد لانتاج المعايير والادوات الحقوقية اللازمة للقهر والإرغام اللذان يضمنان التعاقدات، ويحلان الصراعات" ([18]). وقد ورد كثير من هذه الأفكار في الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي التي يجري تطبيقها بالواقع العملي من قبل إدارة الرئيس دونالد ترامب، حيث شنت الحرب ضد عدد من الدول، فنزويلا، إيران واليمن وغيرها تحت ذرائع مختلقة.

بعض الخلاصات.

الاولى، إن هذا التغيير في أساليب تنفيذ الاستراتيجية الخارجية الأمريكية يرجع إلى عدم القدرة في الفوز في المنافسة السلمية الاقتصادية، لذلك يجري اللجوء إلى القوة العسكرية لازاحة المنافسين كما حدث في فنزولا والتهديد بتكرار ذلك في دول أخرى، وحسب معطيات صندوق النقد الدولي، ، كانت الولايات المتحدة تساهم في عام 1985 بـ 34,6% من الناتج الإجمالي العالمي. والآن انخفضت هذه النسبة إلى 26,3%، لكنها ما تزال أكبر اقتصاد في العالم، وأحد أكثر الاقتصادات إنتاجية، والبلد الذي تتجلى فيه هيمنة رأس المال المالي بأشد الطرق حدة. وفي نفس الفترة، تطورت الصين من 2,5% من الناتج الإجمالي العالمي إلى 16,9%. أما اليابان، التي بلغت ذروتها عند 17,8% في عام 1995، فقد انهارت الآن إلى 3,8%. وفي الوقت نفسه، تراجع الاتحاد الأوروبي، الذي بلغ أعلى مستوياته في عام 1992 (28,8%) إلى 17,3%، وهو ما يعكس التراجع المطرد للقوى الإمبريالية الأوروبية ([19]).

إن العودة لهذه السياسة في العلاقات الدولية يرجع إلى: أن المخاطر والتحديات في القرن الجديد قد تغيرت، ولكن للأسف لم يتغير تفكير العديد من السياسيين الذين تربو في أجواء (الحرب الباردة). فهؤلاء مستمرون

([18]) مايكل هاردت و أنطونيو نغري ، الإمبراطورية:إمبراطورية العولمة الجديدة ت/ فاضل جتكر، مكتبة العبيكات الرياض، ص 32.
عمر كوش، الإمبراطورية الجديدة، تغاير المفاهيم واختلاف الحقوق، ط2 جدار للثقافة والنشر، الاسكندرية 2024، ص 15
([19]) بيانات صندوق النقد الدولي، الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية https://marxy.com/?p=9646 .

بالتفكير حسب معاييرها محاولين حل مهمات الحاضر انطلاقا من تصورات الأمس عن العالم " حسب تحليل الأكاديمي الروسي (أرباتوف)، الخبير بالشؤون الأمريكية ([20])

الخلاصة الثانية، إن هذه الاستراتيجية، تكشف الموقف الحقيقي لسياسة الولايات المتحدة حول المشاكل التي تواجه العالم، بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث لا تسعى إلى حلها؛ بل إدارتها بما يخدم المصالح الأمريكية، وقد صرح عن هذا الموقف الرئيس الأمريكي السابق (حورج بوش) بقوله: ليس من مصلحة امريكا إيجاد حلّ لأيّ مشكلة في العالم، هي فقط تمسك بخيوط المشكلة.. ثم تحركها وفقاً لمصالحها "([21]). وهذا هو مبدأ ثابت في الاستراتيجية الأمريكية، لانها تدرك إن سبب انهيار الأمبراطوريات العظمى بالتاريخ يرجع إلى ان هذه الامبرطوريات تسعى لحل مشاكل خارجية لا حل لها" حسب قول بول كنيدي، وهذه الفكرة لم تكن غائبة عن تفكير واضعي الاستراتيجية الامريكية الجديدة التي تعلن إنها تهدف إلى حل الصراعات في العالم، بواسطة الحروب الساخنة تنفيذاً لمبدأ " سلام القوة " الذي تضمنته الاستراتيجية الجديدة، فأعلان الرئيس دونالد ترامب، بإنها أوقف عدة حروب، ليس له مصداقية بالواقع، فالحروب التي أعلن عن تسويتها، ما زالت مستمرة، بأشكال أخرى، ومنها على سبيل المثال، استمرار الحرب العدوانية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني ولبنان وسوريا، وكذلك اندلاع حرب إقليمية في الشرق الأوسط نتيجة العدوان الإسرائيلي الامريكي ضد إيران

الخلاصة الثالثة، إن استراتيجية الأمريكية الجديدة للأمن القومي 2025 تختلف عن السابقة في عدة جوانب رئيسية منها، **أولاً**، تتحول الاستراتيجية من التركيز على الهيمنة الكونية إلى إدارة نظام عالمي متعدد الأقطاب يخدم مصالح الولايات المتحدة الحيوية المباشرة، **ثانياً**، التركيز على المصالح الاقتصادية التي تعتبرها الاستراتيجية الجديدة الأساس للتعامل مع الدول الأخرى، وتشدد على أهمية الطاقة والتكنولوجيا في تعزيز القوة الأمريكية، **ثالثاً**، تفضل الاستراتيجية الجديدة الشراكة الاقتصادية والأمن الإقليمي، قبل اللجوء للتدخل العسكري المباشر.

الخلاصة الرابعة، ينتج عن التطبيق العلمي لهذه الاستراتيجية تداعيات خطيرة على العلاقات الدولية، نكثفها بنقاط مكثفة، أولهما، ابدال الشرعية الدولية بشرعية القوة، الثانية، التخلي عن مفهوم السيادة في العلاقات الدولية والانتقال إلى فرض سيادة الأقوى ، الثالثة، الحرب الاستباقية كوسيلة لاخضاع المعارضين للسياسة الأمريكية، الرابعة، اللجوء إلى إرهاب الدولي الرسمي لتصفية قادة الدول وكبار السياسيين الخامسة، زيادة كبيرة في سباق التسلح الدولي، تمثلت بشكل خاص على دول الحلف الأطلسي، برفع ميزانية التسلح في دول

([20]) نقاً عن صالح ياسر، استراتيجية الامن القومي التي صدرت بعد احداث 11 سبتمبر، مصدر سابق
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2923#google_vignette
([21]) تصريح الرئيس الامريكي جورج بوش لصحيفة اللموند1990 /9/26

الحلف إلى 5% من الناتج المحلي الأجمالي، وكذلك زيادة ميزانية التسلح الأمريكية إلى 1095 مليار دولار ومقترح ان تصل (1.5) ترليون دولار في عام 2027 ([22]).

عموماً، تمثل الاستراتيجية الجديدة، مصالح التحالف الثلاثي المتمثل بالمجتمع الصناعي ـ العسكري ـ التكنولوجي، الذي اصبح له شان كبير في العقد الأخير، بالقوة الذكية التي تدمج معطيات التأثير المباشر وغير المباشر في مستوى واحد للفعل للحصول على النتائج المرجوة على الصعيد الستراتيجي. بمعنى آخر أن ما كان ممكنا تحصيله بالأمس عن طريق استخدام المباشر للقوة في الميدان صار بالإمكان تحصيله بالاستخدام الأمثل والأوسع لمفهوم القدرات التي تعمل تضامنيا على تجريد الخصم من مصادر قوته تباعا حتى يصبح بين خيارين اما التسليم بالأمر الواقع وتجنب المواجهة أو خوض غمار الحرب في ظروف في مواتية للخصم.

المحور الثالث، وسائل تنفيذ الاستراتيجية

تلجأ الولايات المتحدة إلى وسائل عديدة، منها، عسكرية وسياسية واقتصادية وأيديولوجية وثقافية، لتنفيذ استراتيجيتها في الهيمنة على العالم، سأتناولها بنقاط مكثفة.

أولاً، المؤسسة العسكرية

تأتي أهمية المؤسسة العسكرية في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، نتيجة الدور الهام الذي لعبه الجيش في تكوين الولايات المتحدة وتوسيعها وفي فرض مصالحها وسياستها على العالم وايصالها لتكون القوة العظمى الوحيدة في العالم.

وفي الوضع الدولي المعاصر، إزدادت الحاجة إلى المؤسسة العسكرية، نتيجة السياسة التوسعية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي التي تستخدم القوة لفرض إرادتها على الدول الأخرى، لذلك يجري باستمرار تضخيم وظائف الدولة العسكرية والامنية، نتج عنه ارتفاع النفقات العسكرية، ونشر القواعد العسكرية الامريكية على قارات العالم (توجد 800 قاعدة عسكرية أمريكية في 150 دولة) ارتفاع متواصل للميزانية العسكرية لتصل إلى (1095) مليار دولار([23]). وتشير المعطيات إلى أن الولايات المتحدة التي قادت العولمة الرأسمالية، خلال الثلاثين سنة الاخيرة، خاضت 13 حربا أنفقت عليها (14.2) ترليون دولار([24]). إن سياسة التمادي في العسكرة، غالباً ما ينتج عنه عواقب خطيرة تؤدي إلى تدهور الاقتصاد، حسب تحليل، بول كيندي([25]).

([22]) https://www.defensebudget.org/ar/country/united-states

([23]) نقلا عن جريدة الوطن ـ www.elwatannews.com/news/details/7128529 علما أن الولايات تعتبر أكثر دولة في العالم لجات إلى القوة العسكرية لفرض سياستها على الدول الاخرى حيث قامت بأكثر من (90) حرب عدوانية وتدخل عسكري ضد الدولة الأخرى ابتداء من عام 1834 التي غزت فيه نيكاراغوا.

([24]) حسب الملياردير الصيني "جاك ما"، مؤسس موقع التجارة الإلكترونية العملاق "علي بابا"، خلال مشاركته في منتدى الاقتصاد العالمي الذي انعقد مؤخرًا في دافوس https://sabq.org/business .

([25]) بيتر تابلور، كولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر ج1، مصدر سابق ص 160

هذه الأسباب، جعلت المؤسسة العسكرية تعلب دورا مهماً في صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي، نتيجة ترابط المصالح بين قيادتها والمجمع الصناعي العسكري والمؤسسات الأخرى المسؤولة عن رسم الاستراتيجية الأمريكية في الخارج.

ثانيًا، سياسة الفوضى الخلاقة

تعتبر سياسة الفوضى الخلاقة، أحد اهم وسائل تنفيذ الاستراتيجية الخارجية الأمريكية، ويرجع ظهور هذا المصطلح إلى (مايكل ليدن) الباحث البارز في معهد " أمريكا إنتر برايز". بعد ذلك أصبحت مؤسسة واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، وهي مركز الباحثين المحافظين، المروج الرئيسي لهذا المفهوم ([26]). في فترة لاحقة طور هذا المبدأ " روبرت ستالوف " المدير السابق لمؤسسة واشنطن لسياسات الشرق الأوسط.

إن نظرية الفوضى الخلاقة، موجه بشكل خاص إلى منطقة الشرق الأوسط، حيث يدعي أصحابها أن الشرق الأوسط عاش نصف قرن في ظل عدم الاستقرار والتضيق على الحرية، لذلك يزعمون أن الفوضى الخلاقة توفر الظروف المناسبة إلى القضاء على الاستبداد وبناء الديمقراطية، وإن تطبيقه يوفير الذرائع للتدخل العسكري الامريكي تحت حجج ضمان اقامة نموذج الديمقراطية الأمريكية (*).

تقوم سياسة الفوضى على مرتكزات عديدة من أهمها:

1. نشرعدم الاستقرار في البلدان التي لا تستطيع الولايات المتحدة الهيمنة عليها بالوسائل السياسية والضغوط الاقتصادية.
2. استخدام القوة لتغييرالأنظمة أو التهديد بها لخلق حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، يسهل تحقيق مصالح الولايات المتحدة.
3. تشجيع الانقسامات الطائفية والمذهبية والعرقية في البلدان التي تشكل مراكز حيوية للأهداف الاستراتيجية الامريكية ([27]).
4. تأجيج الخلافات الحدودية بين دول المنطقة، للوصول إلى فوضى شاملة تنتنج عنها نشوب الحروب بين هذه الدول لحل نزاعتها حول الحدود.
5. تفتيت المنظمات الاقليمية (الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي الاتحاد المغاربي) لمنع التقارب والتنسيق بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي والسياسي.

([26]) فردريك، معتوق، نظرية الفوضى وأخواتها، مجلة الدفاع الوطني http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=8284

(*) بعد النجاح في تطبيق الفوضى الخلاقة خلال الاحتجاجات الشعبية في عدد من البلدان العربية 2011، حاولت الولايات المتحدة اللجوء إلى سياسة الفوضى الخلاقة في مناطق أخرى، ونجحت، على سبيل المثال، في أوكرانيا عام 2014، خلال ما عرف بالثورة البرتقالية التي أدت قيام نظام موالي للغرب في أكرانيا.

([27]) أقرت الولايات المتحدة مشروع قانون "فرانك وولف" للحريات الدينية الدولية الذي يجبر الدول على السماح للأفراد بالحريات الدينية والإلحاد وإنشاء دور العبادة وعدم معاقبة الأفراد بسبب تغيير دينهم أو آرائهم الدينية.
بعد "جاستا .."أمريكا تقر قانون "فرانك وولف "وتثير المخاوف(sabq.org)

6. اضعاف التنسيق لحماية الامن القومي العربي عن طريق إقامة اتفاقيات أمنية ـ عسكرية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، وكذلك دفع الدول العربية لعقد اتفاقيات منفردة مع اسرائيل.

تكثيفا، تعني الفوضى الخلاقة، أقتصادياً: التحول نحو اقتصاد السوق عن طريق الصدمة وليس التحول التدريجي، وسياسياً اشاعة الفوضى السياسية للانتقال إلى النظام الديمقراطي حسب النموذج الأمريكي، وفكرياً، اشاعة وهم الحفاظ على الأوضاع الراهنة والقبول باستراتيجية التكيف والالحاق والتبعية للولايات المتحدة.

ثالثا، الضغوط الاقتصادية والعقوبات

تعتبرسياسة الضغوط الاقتصادية والعقوبات، وسيلة رئيسية لتحقيق المصالح الامريكية على الصعيد العالمي، والتي غالباً ما تأخذ صبغة دولية، بسبب التأثير الذي تملكه الولايات المتحدة على كثير من الدول والتحكم بالمنظمات الدولية، وقد وجهت هذه العقوبات إلى الدول التي ترفض الخضوع لمخططات الهيمنة الأمريكية، وادت إلى تدمير مقومات الحياة، وخسائر بشرية هائلة، خاصة بين الفئات الضعيفة من السكان كالنساء والأطفال، فعلى سبيل المثل، في العراق أدت إلى وفاة نصف مليون طفل وهو ثمن مقبول كما تقول وزيرة الخارجية الامريكية السابقة " مادلين أوبرايت "[28]. كما أدت العقوبات إلى تدمير دول عديدة، حصل في السودان التي قسمت إلى دولتين والتي ما زالت تعاني من استمرار الحرب الاهلية. كما كان للعقوبات تأثيرا كبيراً على تدني مستوى المعيشة والخدمات الضرورية، مثل كوبا وكوريا الشمالية وإيران وسوريا وغيرها.

كما تستخدم العقويات الاقتصادية، كوسيلة ضغط على الدول القادرة على منافسة الولايات اقتصاديا وتكنولوجياً، كما يحدث مع الصين، على سبيل المثال، حيث تم فرض حظرٍ على تصدير التقنيات الأميركية إلى الصين، ومنع الشركات الأميركية من التعامل مع نظيراتها الصينية، فضلاً عن تضييق الخناق على مبيعات سلعٍ تقنية متطورة بعينها لدول عديدة[29].

رابعاً، العولمة الرأسمالية

تتخذ الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على العالم، من ظاهرة العولمة الليبرالية، كأحد الركائز التي تستند عليها في نشر مفاهيمها في العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط. وبشكل مكثف نشير إلى أهم مبادئ العولمة الرأسمالية الاقتصادية، التي تركز على، حرية التجارة، فتح الأسواق امام البضائع الاجنبية ورفع الحماية الكمركية. وقد أدى إجبار الدول النامية على تطبيق مبادى العولمة الرأسمالية، إلى نتائج سلبية على

([28]) مقابلة في برنامج "60 دقيقة" التلفزيوني12/ أيار 1996، نقلاً عن: جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1998، ص 257.

([29]) فرناندو روغيتسكي، مصفوفات الإمبراطورية، **ترجمة :**علاء بريك هنيدي، 06 شباط 2026
https://alsifr.org/matrices-empire

اقتصاديات هذه البلدان من أهمها: أولا، ربط اقتصاديات الدول الوطنية بالاقتصاد الأمريكي() وما ينتج عن ذلك من تحميل اقتصاديات هذه البلدان نتائج أزمات النظام الرأسمالي العالمي، ثانياً، زيادة مديونية بلدان النامية وما يترتب عليها من أعباء مالية تعيق التنمية المستقلة، التي تنتج عن الخضوع للشروط المجحفة للمنظمات الاقتصادية الدولية ـ منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ـ التي تشترط تقليل الدعم الحكومي لبرامج الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة ومحدودية الدخل، مقابل تقديم مساعدات مالية وتكنولوجية.

خامساً، الوسيلة الأيديولوجية

تعتبر الأيديولوجية، أحدى وسائل الاستراتيجية الأمريكية لتحقيق أهدافها في دول العالم وشعوبها، فتقوم بالترويج لتفوق الثقافة الغربية، والأمريكية بشكل خاص، ونشر الخوف من الثقافات والمعتقدات غير الأوربية، فخلال الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الإشتراكي والرأسمالي، شكل الخوف من الشيوعية واعتبارها معادية لحرية الثقافة وحقوق الإنسان، وبناء على هذه الذريعة، دعمت المخابرات الأمريكية كل النشاطات الثقافية المعادية للشيوعية([30]). وبعد انتهاء الحرب الباردة جرى الترويج لأفكار الخوف من الإسلام، خاصة بعد أحداث 11 سبتمر. كما تلجأ وسائل الإعلام الأمريكية إلى الترويج لمفهوم عولمة الحقوق الثقافية والقومية والطائفية في بلدان التعددية الإثنية، دون مراعاة وحدة النسيج الاجتماعي والوحدة الجغرافية للدول وسيادتها، مما أدى اطلاق العنان للهويات الفرعية وما ينتج عنها من صراعات إثنية ومذهبية دينية، الأمر الذي أدى إلى تفكك كثير من الدول الوطنية([31]).

كما جرى الترويج لتدويل الثقافة الغربية، باعتبارها الثقافة القادرة على مواكبة التطور البشري وتحرر المجتمعات من الاوهام والغيبيات، وبالتالي هي الثقافة الوحيدة التي تتلائم مع التطور العلمي والتكنولوجي، وهذا ما عبرت عنه نظرية صراع الحضارات لصامويل هنتنجتون التي تتبنى فكرة الصراع بين الثقافات على المستوى العالمي، والتنبأ بزوال كثير الثقافات غير الغربية، باعتبارها ثقافات غير قادرة على الفوز في الصراع بينها وبين الحضارة الغربية([32]). إن ذلك يعني تجريد الثقافة الغربية من السلبيات التي رافقت تطورها، ومن أهمهما، تسويغ فكرة الاستعمارباعتباره وسيلة لتحضير المجتمعات المتخلفة، الابتعاد عن المعايير الاخلاقية الإنسانية، كالتركيز على النزعة الفردية الذاتية والاستمتاع الفردي على حساب التكافل الاجتماعي، اشاعة ثقافة الإستهلاك بدون توفر الأسس المادية لتمتع الأغلبية بخيرات التطور التكنولوجي،

([30]) للمزيد عن دعم المخابرات الأمريكية كل النشاطات الثقافية المعادية للشيوعية، يراجع فرانسيس ستونر سوندرز، من الذي دفع للزمار؟ الحرب الباردة الثقافية، مصدر سابق.

([31]) للمزيد عن الأيديولوجية، كوسيلة للهيمنة الأمريكية، فاخر جاسم، العولمة الرأسمالية: جدل المجرد والملموس، العدد 36، تموز2026، ص 77-78

([32]) للمزيد عن نظرية صراع الحضارات، صاموئيل، هانتنغتونوآخرون، الغرب وبقية العالم، مجموعة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 200، ص 11- 35

واخيراً تفكيك العائلة من خلال تشجيع المثلية والتحول الجنسي ونشر ثقافة الجريمة والعنف والمخدرات والجنس، الذي تركز عليه أمبراطوريات الإعلام المعولم، باعتبارها من مستلزمات الشخصية الحرة. ومن أجل اضفاء شرعية دولية "شكلية"، تلجأ الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية، لاستخدام المنظمات الدولية للتبشير بقيمها([33]).

اجمالا، تستخدم الأيديولوجية الغربية كأداة لاضعاف الثقافة الوطنية التي تعتبر أحد مصادر قوة شعوب البلدان النامية لمقاومة الهيمنة الأمريكية. وبناء على ما سبق فأن الإهتمام بتصدير قيم وثقافة العولمة، ينطلق من أعتبارالثقافة والأيديولوجياً، بشكل عام، أحد الوسائل المهمة لتحقيق الهيمنة، حسب رأي المفكر الماركسي " غرامشي". عموماً ما تركزعليه العولمة الرأسمالية في المجال الثقافي، هو تطبيق نظرية صمويل هنتنغتون عن " صدام الحضارات"

اخيراً، تعتبر الأيديولوجية من أخطر الوسائل واكثرها فعالية، لانها تكون شاملة ومؤثرة على قطاع واسع من الشباب وكذلك عدم قدرة وسائل الرقابة الوطنية في الدول من السيطرة على مضامينها.

سابعاً، النشاط السري

يعتبر النشاط السري الذي تقوم به وكالة الاستخبارات المركزية لدعم الأنظمة الموالية لواشنطن، واسقاط الانظمة الوطنية التي تعارض الهيمنة الأمريكية والقضاء على القوى اليسارية والديمقراطية الساعية للاستقلال والسيادة الوطنية، أحد الوسائل غير المرئية التي تستخدمها لتحقيق هيمنتها. وتشير المعطيات غلى أمثلة في هذا المجال، منها على سبيل المثال، اسقاط حكومة مصدق في إيران 1954، اسقاط الحكومة الوطنية في العراق 1963، الانقلاب العسكري في إندونيسيا ضد حكم الرئيس أحمد سوكارنو 1965، اسقاط حكم الرئيس الليندي في شيلي 1973، وغيرها من النشاط التي قامت بها وكالة الاستخبارات الأمريكية لزعزعة الاستقرار في الدول الوطنية من خلال دعم القوى المتطرفة والمجموعات المسلحة في كثير من دول العالم. وتخصص لوكالات السرية التي تعمل ضد الدول الوطنية والأحزاب المعارضة لسياسة التدخل الأمريكية بشؤون بلدانهم مبالغ ضخمة، فقد بلغت ميزانية إدارة المخابرات القومية الجديدة المكلفة بالإشراف على مجموعة من الأجهزة السرية في عهد أوباما على سبيل المثال(640) مليار دولار([34]).

ثامناً، إنشاء نخب فكرية وسياسية وإدارية وعسكرية، تتبنى سياسة التخلي عن السيادة الوطنية، والتحول من التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الوطنية التي تخدم الأغلبية في المجتمعات، لصالح التنمية الاستهلاكية،

([33]) نعيم شومسكي وأخرين، العولمة الإرهاب، حرب أمريكا على العالم، مصدر سابق ص21.
وبخصوص الأفلام الإباحية، تنتج الولايات المتحدة 89% منها، وتقدر عوائدها بحدود 95 مليار دولار في العام.
https://www.watanserb.com/2016/05/26

([34]) للمزيد عن دور وكالات السرية في تنفيذ استراتيجية السياسية الخارجية الأمريكية، إدوارد ماكنالي، أدوات الإمبراطورية، ترجمة:علاء بريك هنيدي، 13حزيران 2025
https://newleftreview.org/issues/ii152/articles/ed-mcnally-instruments-of-empire

مستخدمة الفساد كأداة فعالة لتشكيل هذه النخب ومساعدتها للوصول للسلطة، واستمرار تحكمها بها" أي السلطة" عن طريق التداول الشكلي للسلطة الذي توفره ديمقراطية مزيفة تختزل الديمقراطية بآلية الانتخابات فقط، الأمر يتيح الفرص، لهذه الفئات على نهب الثروات الوطنية وتقاسمها مع الولايات المتحدة.

بعض الاستنتاجات

الاول، أن هدف الاستراتيجية الامريكية تجاه بلدان الشرق الاوسط هو التدخل في شؤونها الداخلية لغرض اعادة انتاج أوضاعها الداخلية، لتتناسب مع المصالح القومية الأمريكية؛ وليس اقامة الديمقراطية وتقديم المساعدة لتحقيق تنمية وطنية توفر الحد المعقول من الخدمات والرعاية الاجتماعية للشعوب,

الثاني، يشير علم السياسة إلى ان تحقيق الاستراتيجية الخارجية، يعتمد على عوامل عديدة، داخلية وخارجية، تحيط بهذه الاستراتيجية يمكن ان تؤثر سلبا او ايجابا على تطبيقها. ومن اهم هذه العوامل، الوضع الداخلي للدولة او الدول التي توجه لها هذه الاستراتيجية فعلى سبيل في حالة تماسك البنية السياسية والاجتماعية للدول او مجموعة الدول المستهدفة، تصبح أمكانية تحقيق الاستراتجية أكثر صعوبة.

الثالث، فيما يخص دول الشرق الأوسط نلاحظ أن النخب المتنفذة والفئات الحاكمة في هذه البلدان، تقدم مصالحها الخاصة على مصالح أوطانها وشعوبها، وتتبنى الشراكة بينها وبين الشركات الأمريكية الكبرى، الأمر الذي أدى إلى تحقيق الاستراتيجية الأمريكية لأهدافها، من خلال اقامة هيمنة مزدوجة، طرفيها النخب الحاكمة في هذه البلدان والشركات متعدية الجنسية.

الرابع، لقد أدت سياسة الغطرسة التي تنتهجها الولايات المتحدة في علاقاتها الخارجية إلى ردود أفعال على المستوى الدولي، ودفع دول العالم إلى تنسيق الجهود لمقاومة هذه السياسة ومحاولة اقامة علاقات دولية تقوم على التعاون المشترك والتكافؤ والمساواة، وتحالف بريكس، ومنظمة شنغهاي، من الأمثلة البارزة على هذه التشكيلات التي تسعى لاقامة علاقات دولية عادلة تخدم مصالح الشعوب من خلال التنسيق المشترك الذي يعزز القدرة على مقاومة استراتيجية الهيمنة الامريكية. كما أدت سياسة الغطرسة والإنفراد، إلى عزلة الولايات المتحدة على الصعيد الدولي وظهور بوادر تفكك تحالفاتها الغربية، كحلف شمال الأطلسي والشراكة الاقتصادية الاستراتيجية مع دول الاتحاد الأوربي.

الخامس، بينت استراتيجية الامن القومي الأمريكي الاخيرة، عن ابتعادها عن المعايير والأعراف الدولية التي شكلت الركائز الأساسية التي تقوم عليها العلاقات بين الدول والأساس للمحافظة على الأمن والسلام الدوليين، فمعياره مصلحة أميريكا أولاً، يعني غياب معايير أخرى مهمة، مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، والشرعية الدولية، حماية قواعد النظام الدولي، وحرية التجارة، والمؤسسات الدولية.

المصادر.

أولاً، الكتب

1. بيتر تابلور، كولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر ج1، ت/ عبد السلام رضوان واسحق عبيد، عالم المعرفة، الكويت 2003.

2. جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1998.

3. سرمد أمين، المدخل في دراسة االستراتيجية، ط2، دار الرائد للطباعة والنشر، بغداد 2017.

4. صاموئيل، هانتنغتون وآخرون، الغرب وبقية العالم، مجموعة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 2000.

5. عمر كوش، الإمبراطورية الجديدة، تغاير المفاهيم واختلاف الحقوق، ط2 جدار للثقافة والنشر، الاسكندرية 2024.

6. فرانسيس ستونر سوندرز، من الذي دفع للزمار؟ الحرب الباردة الثقافية، ت/ طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة ط4ـ القاهرة 2009.

7. مايكل هاردت و أنطونيو نغري، الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة ت/ فاضل جتكر، مكتبة العبيكان الرياض، بدون .

8. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة ط2، القاهرة 1998.

9. الموسوعة السياسية https://political-encyclopedia.org/dictionary

10. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجلاوي، ط 1عمان، 2004،

11. نعوم تشومسكي، قوى وآفاق: تأملات في الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي، ت ياسين الحاج صالح، دار الحصاد دمشق 1998..

12. نعوم تشومسكي، طموحات إمبريالية، دار الكتاب العربي، بيروت 2006.

13. نعيم تشومسكي وأخرين، العولمة الإرهاب، حرب أمريكا على العالم، ترجمة حمزة المزيني، مكتبة مدبولي، القاهرة 2003.

ثانياً، تقارير

تقارير معهد السلام العالمي في استكهولم sipri للأعوام 2010 و2026

https://www.defensebudget.org/ar/country/united-states

تقرير صندوق النقد الدولي، الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية https://marxy.com/?p=9646 .

ثالثاً، المجلات

إدوارد ماكنالي، أدوات الإمبراطورية، ترجمة:علاء بريك هنيدي، مجلة اليسار الجديد 13حزيران 2025

https://newleftreview.org/issues/ii152/articles/ed-mcnally-instruments-of-empire

علي الحاج فياض، سقوط الإمبراطوريات وفلسفة التاريخ، مجلة المعارف

http://www.almaaref.org/books/contentsimages/books

فاخر جاسم، سمات العولمة الرأسمالية ومراحل تطورها، مجلة الثقافة الجديدة، العدد5 454، أيلول 2025

فاخر جاسم، العولمة الرأسمالية، جدل: المجرد الملموس، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك العدد ٣٦ يناير ٢٠٢٦، ص٧٧.

فردريك، معتوق، نظرية الفوضى وأخواتها، مجلة الدفاع الوطني

-http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=8284

رابعاً، الصحف

صحيفة الحياة نص المشروع في عددها الصادر في 2004 /2/13

صحيفة اللوموند الفرنسية، 1990/9/26

صحيفة الوطن ـ www.elwatannews.com/news/details/7128529

فرناندو روغي تسكي، مصفوفات الإمبراطورية، **ترجمة :**علاء بريك هنيدي، صحيفة السفير اللبنانية 06شباط 2026

https://alsifr.org/matrices-empire

خامساً، المواقع الالكترونية

جاك ما"، مؤتمر دافوس https://sabq.org/business.2026

صالح ياسر، بعض معالم التحولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر 2001.

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108854

فرانك وولف بعد "جاستا .."أمريكا تقر قانون يثير المخاوف "صحيفة سبق الالكترونية(sabq.org)

تقرير عن قيمة انتاج الأفلام الإباحية: صحيفة الوطن 26/05/2016

https://www.watanserb.com/2016/05/26